رأى ان تفاقم تقلبات الاسواق مدعاة للقلق

محافظ المركزي السعودي: المملكة ليس لديها خطط لرفع قيمة الريال

■ بال ـ رويترز: قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي)البنك المركزي) امس الاحد ان المملكة ليس لديها خطط لرفع قيمة عملتها لان التضخم محدود ولالتزامها بسعر صرف محدد بمقتضى ارتباطها بمجلس التعاون الخليجي.

وقال المحافظ حمد سعود السياري لرويترز في مقابلة ان المؤسسة ليست مضطرة لمجاراة تغييرات أسعار الفائدة التي يجريها مجلس الاحتياطي الاتحادي)البنك المركزي الامريكي(وان خياراتها مفتوحة.

وكان الريال السعودي صعد في ايار (مايو) بعد أن رفعت الكويت قيمة عملتها الدينار للمرة الاولى منذ 17 شهرا مما أثار تكهنات عن احتمال رفع قيمة عملات خليجية.

وسئل السياري عما اذا كانت السعودية تعتزم رفع قيمة الريال فقال «ليست لدينا أي خطط لتغيير سعر الصرف».

والسعودية والكويت من أعضاء مجلس التعاون الخليجي الذي يعتزم اقامة اتحاد نقدي بعملة موحدة وبنك مركزي موحد على غرار منطقة اليورو.

وأضاف السياري على هامش الاجتماع السنوي لمحافظ البنوك المركزية في بنك التسويات الدولية في مدينة بال السويسرية ان التضخم المحلي منخفض وان المملكة يربطها اتفاق بالبقاء في حدود السعر الساري وعدم تغيير سياسة الصرف الاجنبي حتى تنتهي الترتيبات للوحدة النقدية.

وتربط السعودية عملتها بسعر 3,75 ريال مقابل الدولار.

وبعد القرار الكويتي ارتفعت العملة السعودية الى نحو 3,41 ريال مقابل الدولار في سوق ما بين البنوك.

وعادة ما تحرك المملكة وبقية دول مجلس التعاون أسعار الفائدة وفقا لتحركات مجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي. لكنها لم تقتد في وقت من سابق من العام الجاري بقرارات المجلس مما أثار تكهنات عن احتمال ان يؤدي الانفصال المتنامي عن السياسة الامريكية الى دفع السعودية الى فك ارتباط عملتها بالدولار.

وقال السياري ان مؤسسة النقد العربي السعودي لديها كل الخيارات مفتوحة فيما يتعلق بأسعار الفائدة. وقال «لدينا اعتباراتنا وسياستنا وتطوراتنا المحلية الخاصة. ليس علينا ان نتحرك بما يتفق بالضبط مع الخطوة الامريكية. فهذا يتوقف على الوضع المحلي». وتابع «نحن نراجع وضعنا. وخياراتنا مفتوحة. وكل الخيارات دائما مفتوحة».

ومن المتوقع ان يرفع مجلس الاحتياطي الفائدة الامريكية ربع نقطة الى 5,25 في المئة يوم الخميس المقبل.

وأصبحت ايرادات النفط على نحو متزايد مصدرا رئيسيا لتمويل العجز التجاري الامريكي الذي تجاوز 700 مليار دولار في العام الماضي مع بقاء أسعار النفط قرب أعلى مستوياتها وزيادة ايرادات منطقة الخليج. ويدعو البعض دول المنطقة الى معالجة الفوائض المتزايدة في موازين المدفوعات والمعاملات الجارية.

وقال السياري ان طبيعة الفوائض في الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمنتجات الصناعية مثل اليابان والمانيا مختلفة. وتابع «الفرق ... هو اننا نصدر احتياطياتنا. وهذا مصدر قابل للنفاد. وهو ليس سلعا مصنعة قابلة للتجدد بشكل مستمر». وأضاف «نحن نبادل احتياطياتنا من احتياطيات النفط باحتياطيات نقدية. ونحن نفعل ذلك استجابة لحاجات عالمية وليس لاحتياجاتنا الخاصة».

وكان مسؤول رفيع بصندوق النقد الدولي قال هذا الشهر ان الصندوق يحث دول الشرق الاوسط المصدرة للنفط على انفاق المزيد من ايراداتها القياسية للمساعدة في معالجة الاختلالات التجارية التي تهدد الاقتصاد العالمي. وسلط تقرير لوزارة الخزانة الامريكية في آذار (مارس) الضوء على مدى الزيادة التي أدى اليها ارتفاع أسعار النفط في فوائض المعاملات الجارية في الدول الكبرى المصدرة للنفط وتضخيم العجز الامريكي.

وقال التقرير ان على الدول المصدرة للنفط ان تسهم في خفض هذا العجز.

من جهة ثانية قال محافظ المركزي السعودي ان الزيادة الاخيرة في تقلبات الاسواق المالية تدعو للقلق، لكن هذه الزيادة ترجع الى الغموض الذي يكتنف أثر أسعار الفائدة الاعلى على التضخم والنمو.

وهوت أسواق الاسهم والسلع الاولية في مختلف أنحاء العالم. وشهدت الاسواق الصاعدة اقبالا شديدا على البيع في الاسابيع الاخيرة مع تزايد التوقعات بأن البنوك المركزية سترفع أسعار الفائدة.

وقال السياري «السوق متقلبة الان. وهذا طبيعي عندما تكون هناك شكوك بشأن أسعار الفائدة وأثر زيادة أسعار الفائدة على التضخم والنمو الاقتصادي». وأضاف «التقلبات تدعو للقلق».

وأدت سياسة تيسير الائتمان (خفض اسعار الفائدة) التي أعقبت انهيار أسهم قطاع التكنولوجيا عامي 2000 و2001 الى تباين في النمو العالمي وأسعار الاصول وخاصة السلع الاولية والعقارات والسندات وبعض الاسواق الصاعدة.

وفي أوائل ايار (مايو) بدأ اقبال شديد على البيع عندما تزايد قلق المستثمرين خشية ان تدفع المخاطر التضخمية مجلس الاحتياطي الاتحادي)البنك المركزي الامريكي(لرفع أسعار الفائدة عن مستوى خمسة في المئة.

استبعاد تعويم العملة الخليجية الموحدة لدى قيامها

مسؤول مالي كويتي: الشرق الاوسط لا يمكنه القيام وحده بحل الاختلالات العالمية

بال ـ من ناتسوكو واكي:

قال نبيل المناعي، نائب محافظ بنك الكويت المركزي، السبت انه يجب على العالم ألا يعول على الشرق الاوسط المنتج للنفط لتصحيح الاختلالات التجارية العالمية انما يتعين عليه ان يعالج منبع تلك الاختلالات مثل العجز التجاري والمالي للولايات المتحدة.

وقد أصبحت عائدات صادرات النفط على نحو متزايد مصدرا هاما لتمويل عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الذي تخطى 700 مليار دولار العام الماضي مع بقاء اسعار النفط عند مستويات مرتفعة وزيادة العائدات في الدول المصدرة للنفط في الخليج. وقال مسؤول رفيع في صندوق النقد الدولي في وقت سابق من هذا الشهر ان الصندوق يحث الدول المصدرة للنفط في الشرق الاوسط على زيادة الانفاق من عائداتها القياسية والمساعدة في علاج الاختلالات التجارية التي تعرض الاقتصاد العالمي للخطر.

وقال محسن خان المدير الاقليمي لصندوق النقد الدولي خلال جولة بالمنطقة في وقت سابق من هذا الشهر ان فوائض مصدري النفط ستتجاوز فوائض الاقتصادات الصاعدة في آسيا هذا العام الامر الذي يمنح صناع السياسات في الشرق الاوسط دورا محوريا في معالجة العجز التجاري الامريكي المتفاقم.

وقال نبيل المناعي نائب محافظ البنك المركزي الكويتي لرويترز في مقابلة «نحن نختلف مع هذا الرأي اختلافا كبيرا. واذا أخذت كل فوائض مجلس التعاون الخليجي مجتمعة فانها صغيرة نسبيا بالمقارنة بحجم الاختلالات».

واضاف قوله «ليس من الواقعي الاعتماد على هذه الفوائض في الشرق الاوسط لحل الاختلالات العالمية. واهم شيء لحل هذه الاختلالات العالمية هو معالجة منبع الاختلالات... وانظر الى الولايات المتحدة والعجز الثنائي فيها.

لقد بدأ انتعاش اسعار النفط منذ سنتين او ثلاث. ولكن الاختلالات قائمة منذ وقت طويل». ومضى يقول ان حل الاختلالات العالمية واحد من الموضوعات الرئيسية في الاجتماع السنوي الذي يستمر ثلاثة ايام لمحافظي البنوك المركزية في بنك التسويات الدولية في مدينة بال السويسرية والذي بدأ السبت.

وقال المناعي «سوف نناقش وضع الضغوط التضخمية والنمو ووضع الاختلالات وافضل سبيل لحلها».

وكانت احتمالات تضييق الائتمان، عبر زيادة اسعار الفائدة لمكافحة التضخم في الولايات المتحدة ودول متقدمة اخرى، قد فجرت موجات بيع واسعة في اسواق الاسهم والسلع الاولية وكذلك الاوعية الاستثمارية للاسواق الصاعدة. وقال المناعي «هناك بعض الاسواق الصاعدة التي نشأت فيها فقاعة اسهم دفعت اليها وفرة السيولة. السوق تحركها السيولة لا العوامل الاساسية والمرء يتوقع ان تنشأ فقاعة ويتوقع ان تتبدد الفقاعة في احدى المراحل. الاسواق ستبحث عن اي سبب».

واضاف قوله «في اسواق الاقتصاديات المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة اذا نظرت الى منحنى العائد فانه مقلوب والمستثمرون يتوقعون تباطؤ الاقتصاد».

واشار الى ان البيانات في الولايات المتحدة تظهر ضغوطا تضخمية مرتفعة في وقت تنخفض فيه اسعار السلع الاساسية، الامر الذي يترك أثرا نزوليا على الاسواق.

وقال «تفسيري لهذه الظاهرة هو انه يوجد خوف ان تشهد الولايات المتحدة تباطؤ النمو واذا حدث ذلك فانه سيكون له قطعا تاثير على الاقتصاد العالمي».

واضاف قوله انه ستنشأ معضلة تتمثل في مؤشرات على ضغوط تضخمية وفي الوقت نفسة بعض المؤشرات على تباطؤ الاقتصاد. وقال «لم نر هذه الظاهرة منذ وقت طويل انه الكساد التضخمي».

وقال المناعي «مع انها معضلة فانه من المنطقي ان تركز البنوك المركزية اهتمامها على الضغوط التضخمية. واذا كان الحال كذلك فاننا فسوف نرى تصحيحا للسيولة. ولن نشهد نقودا رخيصة كما شهدنا في السنوات القليلة الماضية».

من جهة ثانية قال المناعي ان مجلس التعاون الخليجي لديه خيار ربط عملته الموحدة المزمعة بسلة عملات وان التعويم غير محتمل. والكويت واحدة من ستة اعضاء في مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ايضا قطر والبحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والذي يعتزم توحيد عملاته المربوطة بالدولار بحلول عام 2010 مع قيام بنك مركزي موحد.

وقال المناعي ان نظام سعر الصرف الجديد المتفق حاليا على ربط عملته الموحدة بالدولار أمر سيقرره البنك المركزي بعد انشائه. وقال المناعي «القرار في الوقت الحالي هو ربط العملة بالدولار. وبحلول عام 2010 سيكون عاملا للسياسة يقرره البنك المركزي بعد انشائه والمحافظون الذين يتعين ان يقرروا نوع نظام الصرف الذي سيتم تبنيه سواء كان استمرار الربط بالدولار او اتخاذ سلة عملات». واضاف قوله «سلة العملات احد الخيارات الهامة ... ولا ادري ان كان التعويم خيارا مثاليا لان المصدر الرئيسي للدخل الحكومي هو عائدات النفط».

وقد وضعت الدول الست اعضاء مجلس التعاون الخيجي التي تسعى الى المساعدة من البنك المركزي الاوروبي حدودا للدين واسعار الفائدة وعجز الميزانيات والتضخم للتقريب بين اقتصادياتها. ويقول مسؤولون انهم اوصوا بنموذج يحدد فيه البنك المركزي السياسة النقدية مع احتفاظ البنوك الوطنية ببعض الاشراف ووظائف اخرى. غير انهم قالو ان المباحثات تعثرت بسبب مسائل السيادة الحساسة.

ورفعت الكويت قيمة عملتها الدينار للمرة الاولى في 17 شهرا في 11 ايار (مايو) مفجرة انتعاشا للعملات في انحاء منطقة الخليج المصدرة للنفط.

وقال ناصر القعود مدير ادارة المال والتكامل النقدي في في امانة مجلس التعاون في وقت سابق من هذا الشهر انه يجب على الدول الخليجية العربية الا ترفع قيمة عملاتها المربوطة بالدولار قبل ان تتحقق الوحدة النقدية المزمعة.

وقال المناعي ان الكويت لم تخرق أي قواعد وان البنك المركزي ملتزم بتخفيف الضغوط التضخمية مع أنه من المستحيل القضاء عليها. وقال «لا أظن أننا خرقنا اي التزام. والتضخم معيار مهم لنا ونحن ملتزمون جدا وسوف نستخدم كل أداة من أدوات السياسة النقدية المتاحة لمعالجة التضخم».

واضاف قوله «نظرا لان الكويت اقتصاد صغير ومفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاعات والسلع المستوردة فاننا نتأثر قطعا بما يجري على صعيد التضخم في شركائنا التجاريين. ويمكن تخفيف الضغوط التضخمية بعض الشيء لكن لا يمكن القضاء عليها».

وفي جانب احتياطيات النقد الاجنبي قال المناعي ان البنك المركزي يراجع السياسة مرتين في العام ويأخذ في الحسبان مختلف العوامل والعوائد وصلة العملة بالاقتصاد.

واضاف «احتياطياتنا بعملات مختلفة وليست بالدولار وحده.... وأعتقد اننا حينما نرى العائد على اليورو يزداد فانه سيخلق مزيدا من الجاذبية. لكن الدولار مازال عملة احتياط هامة لان عملاتنا مربوطة بالدولار وعائداتنا مقومة بالدولار». وكانت تكهنات عن عزم بنوك مركزية في الشرق الاسوط تحويل احتياطياتها النقد الاجنبي عن الدولار قد أثرت على الدولار في السنوات الاخيرة مع سعيهم الى تقليل المخاطر وتنويع احتياطياتهم المقومة بالدولار والتي زادت بسبب ارتفاع اسعار النفط.

البنك الدولي: مصر تحتل المركز الأول عالميا بمجال اصلاح سياساتها التجارية

■ القاهرة ـ اف ب: تحتل مصر المرتبة الأولى عالميا في مجال إصلاح السياسات التجارية وفق تقرير للبنك الدولي عن آخر التطورات والآفاق الاقتصادية لعام 2006 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نشرت نصه امس الاحد وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية الرسمية.

واستنادا للوكالة فان التقرير الذي حمل عنوان «الأسواق المالية في عصر جديد للنفط» اكد ان مصر احتلت «المرتبة الاولى بين مئة دولة في مجال إصلاح السياسات التجارية».

واعتبر التقرير الذي وزعه البنك الدولي امس في القاهرة وفق الوكالة ان مصر «حققت أعظم تحسن في المكانة ولديها أكثر السياسات أو الهياكل انفتاحا وتشجيعا ومساءلة على مستوى العالم».

وبلغ معدل النمو الاقتصادى الفعلى في مصر العام الماضي 4,9 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 4,2 % عام 2004 وفق التقرير الذي توقع أن يصل هذا المعدل إلى 5,5 % في العام الجاري.

ونوه التقرير بتقدم عملية الخصخصة عام 2005 مشيرا الى ان «الحكومة باعت حصص لها في عدد من البنوك والشركات» وان أكبر عملية للخصخصة «هي بيع 20 % من أسهم المصرية للاتصالات التى حققت عوائد بقيمة حوالي 900 مليون دولار».

ولفت الى ان قانون الضرائب الذي صدر خلال عام 2005 وخفض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات «ساعد على تقدم الخصخصة بتحقيقه اصلاحات في القطاع المالي بما في ذلك إعادة هيكلة القطاعات المصرفية وغير المصرفية».

يذكر ان البنك الدولي اعلن في 16 حزيران (يونيو) الجاري من واشنطن منح مصر قرضا بقيمة 500 مليون دولار لاصلاح القطاع المالي. ويتضمن القرض فترة سماح مدتها ثماني سنوات ويستحق السداد بعد 20 عاما.

بلير سيعلن انشاء لجنة لمتابعة تعهدات مجموعة الثماني تقديم مساعدات تنمية لافريقيا

■ لندن ـ اف ب: اعلن مكتب رئاسة الوزراء البريطانية ان رئيس الوزراء توني بلير سيعلن اليوم الاثنين انشاء لجنة متابعة للوعود التي قطعتها مجموعة الثماني في 2005 لمساعدة افريقيا.

وسيكون من مهمة «لجنة تقدم افريقيا»، وهي لجنة مستقلة، التأكد من احترام التعهدات التي قطعتها الدول الغنية تجاه افريقيا في قمة غلين ايغلز (سكوتلندا) في تموز (يوليو) 2005.

وكانت مجموعة الثماني (المانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا واليابان وايطاليا وبريطانيا وروسيا) اعلنت آنذاك انها سترفع مساعدتها السنوية للتنمية بمقدار 130 مليون دولار (104 ملايين يورو) خلال الفترة الممتدة حتى 2010، منها 25 مليون دولار (20 مليون يورو) اضافية لافريقيا.

وتبنت ايضا خطة لالغاء ديون الدول الاكثر فقرا واعلنت اجراءات مختلفة لمكافحة الايدز والملاريا والشلل.

وبحسب مقتطفات من خطابه المتوقع مساء امس في لندن سيقول بلير «ينبغي الوفاء بمجمل الوعود التي قطعت في غلين ايغلز والتأكد من ان ذلك يشكل عملا بدوام كامل».

وكانت المفوضية من اجل افريقيا، وهي هيئة شكلتها لندن في 2004 تمهيدا للرئاسة البريطانية لمجموعة الثماني في السنة التالية، دعت الى انشاء لجنة المتابعة.

واعلن متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني امس الاحد ان الامين العام للامم المتحدة كوفي انان سيشارك في رئاسة اللجنة، موضحا ان اسم الرئيس الثاني لم يعرف بعد.

الا ان المعروف في المقابل ان الرئيس النيجيري اولوسيغون اوباسانجو ومنظم حفلات «لايف 8» الغنائية في 2005 بوب غيلدوف، سيكونان من اعضائها.

وقد وافق الملياردير الاميركي بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت على تمويل امانة سر الهيئة الجديدة التي لم يحدد موعد اطلاقها بعد.

واشار مكتب رئاسة الوزراء البريطانية الاحد الى بدء الوفاء بوعود غلين ايغلز.

واورد بيان مثال زامبيا حيث بدأ تطبيق العلاجات المجانية لسكان الارياف في نيسان (ابريل) عبر استخدام الاموال التي كانت مخصصة سابقا لخدمة الديون الخارجية للبلاد.

ورحبت منظمة اوكسفام البريطانية غير الحكومية الاحد بمشروع توني بلير. وعلقت مديرة المنظمة باربرا ستوكينغ بالقول «انها مجموعة عمل دولية جدية وتتمتع بالمصداقية التي نحتاج اليها لكي يستمر تقدم الوفاء بوعود مجموعة الثماني».

تزايد اهمية النروج كمركز عملاق لاحتياطي النفط والغاز بغرب أوروبا

واشنطن ـ من ستيفان سونتاغ:

وسط أجواء القلق حول سلامة تصدير امدادات الطاقة في العالم، يبرز دور النروج كأكبر مركز للنفط والغاز الطبيعي في غرب أوروبا.

وفي الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية النروجي جوناس ستور خلال المؤتمر الذي عقد في مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن الأسبوع الماضي قال «ننا الآن في سباق آخر مع التاريخ، ونريد درجة أخرى من الاستقرار».

وقد بلغ احتياطي النفط المؤكد في النروج في مطلع العام الماضي 8,5 مليار برميل. وقد صدرت في ذلك العام ما متوسطه 3,6 مليون برميل من النفط يوميا.

وتوقع وزير الخارجية النروجي أن تصبح المنطقة التي تضم النروج والسويد وفنلندا وروسيا أحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم بسبب الكميات الضخمة التي تمتلكها من النفط والغاز الطبيعي.

وعلى الرغم من أن هذه الإمدادات تعد بفرص اقتصادية واعدة، لكنها قد تخلق تحديات سياسية كبيرة، ذلك ان طبيعة العلاقات القائمة مع روسيا، والحاجة المتزايدة للصين للحصول على إمدادات الطاقة تستدعي اعتماد سياسات مختلفة. وبما أن النروج لا تستهلك أكثر من نحو 244 ألف برميل من النفط يوميا، منذ عام 2004، فإنها تصدر معظم نفطها المستخرج.

وفي عام 2003 كانت هذه الدولة ثالث أكبر مصدر للنفط الخام في العالم بعد السعودية وروسيا حسب إدارة معلومات الطاقة التابعة للحكومة الأميركية. وكانت أكبر أسواقها بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة والمانيا.

وحافظت النروج على علاقات سلمية مع روسيا لمدة لا تقل عن ألف عام، ولكن العلاقات بين هذين البلدين ينقصها الدفء بسبب دعم أوسلو للولايات المتحدة.

وقال ستور «اطلب دائما من زملائي الأوروبيين عدم التقليل من أهمية التحدي الذي يمثله وجود دولة مثل روسيا على الحدود» مضيفا «علينا عدم عزل روسيا.. ولكن في الوقت نفسه عدم غض الطرف عنها».

وكانت وكالة أنباء روسية قد ذكرت مؤخرا بأن شركة غازبروم الروسية العملاقة تحاول مد خط للغاز مع النروج. ويعمل البلدان في بحر بارنتس لتطوير حقل غاز شتوكمان العملاق.

وقال نائب رئيس الشركة الروسية الكسندر ريازنوف مؤخرا «نحن نفكر بهذا الخيار مع الشركتين النرويجيتين ستاتويل و هايدرو».

واذا ما قرر البلدان المضي قدما في هذا المشروع فان عليهما مد أنبوب تحت الماء. وتوقع ريازنوف إن ذلك قد يتم خلال 7 أو 8 سنوات. وأضاف ريازنوف «لا منطق في استثمار أموال طائلة في بناء أنبوب منفصل، ولكن وجود رابط ما بين البلدين سوف يتمخض عن فوائد اقتصادية».

وحسب تقرير حديث فإن انتاج النفط في النروج قد ينخفض خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة من 3,6 مليون برميل يوميا إلى 2,5 مليون برميل يوميا.

وقال خبراء «ان اعتماد النروج على عائدت النفط والغاز سوف يخلق تحديات لها على المدى البعيد» فيما يعتقد محللون أن «كميات النفط والغاز المنتجة في بحر الشمال قد وصلت الذروة أو تخطتها».

تحريك الجدل حول السيطرة المالية على وسائل الاعلام في امريكا

واشنطن ـ من غابريال غرينز:

اثير مجددا في الولايات المتحدة الجدل حول السيطرة المالية على وسائل الاعلام ووضع قيود لمنع مجموعات كبرى من امتلاك عدة وسائل الاعلام، ويتوقع ان يشهد هذه المرة احتداما كبيرا.

وبدأت اللجنة الفدرالية لوسائل الاعلام، الجهة المكلفة الاشراف على هذا القطاع، مشاورات واسعة ستستمر بضعة اشهر حول مختلف القواعد المفروضة على السيطرة على وسائل الاعلام، بعد فشل محاولة لتحرير هذا القطاع في 2002/2003 طعنت فيها المحاكم قبل سنتين.

وكان من المفترض في مطلق الاحوال القيام بهذه المراجعة خلال العام الحالي اذ ينص القانون الذي يحكم عمل لجنة وسائل الاعلام على مراجعة قوانين الملكية المالية للشبكات التلفزيونية والصحف والمحطات الاذاعية بصورة دورية كل اربع سنوات.

واعلن رئيس اللجنة الجمهوري كيفن مارتن ان هيئته باشرت «عملية مراجعة لقواعد الملكية في وسائل الاعلام» معتبرا ان «هذا موضوع ذو اهمية حيوية بالنسبة لديموقراطيتنا».

وستجري في هذا الاطار سلسلة من الدراسات وجلسات الاستماع في جميع انحاء البلاد تتناول طريقة وصول الاميركيين الى الانباء وتحديد اسواق وسائل الاعلام والنظر في وضع المنافسة ولا سيما في عهد الانترنت والحيز المخصص للاقليات المحلية او الدينية في برامج الشبكات الاذاعية والتلفزيونية.

ويعتبر كيفن مارتن الذي عينه الرئيس جورج بوش اخيرا من كبار الداعين الى منح اقطاب الاعلام حرية اكبر لشراء شبكة تلفزيونية او صحيفة محلية او الاثنين معا.

ومن المتوقع ان تكون المناقشات محتدمة كما في المراجعة الاخيرة، سواء داخل اللجنة التي لا تضم سوى ديموقراطيين اثنين مقابل ثلاثة جمهوريين وفي الكونغرس، او خلال المحاضرات والمناقشات الست المقرر تنظيمها عبر الولايات المتحدة.

وكانت المحاولة السابقة للسماح بتركيز اكبر لوسائل الاعلام بين ايدي مجموعات كبرى او اثرياء والتي اطلقها سلف مارتن الجمهوري مايكل باول وصوتت عليها اللجنة في حزيران (يونيو) 2003 اثارت موجة احتجاجات واستياء في الكونغرس.

وصوت مجلس الشيوخ ضدها في حين لم يتسن لمجلس النواب اتخاذ قرار بشأنها اذ علقت المراجعة بقرار قضائي بناء على شكوى قدمتها اذاعة محلية عام 2004.

وقال مايكل كوبس العضو الديموقراطي في لجنة وسائل الاعلام ان الاصلاح السابق كان «سيسمح لمجموعة واحدة من امتلاك ثلاث شبكات تلفزيونية وثماني محطات اذاعية وشبكة تلفزيونية عبر الكابل والصحيفة المحلية الوحيدة واكبر مقدم خدمات على الانترنت».

وتساءل كوبس لدى افتتاح عملية المراجعة رسميا الاربعاء «هل سنكرر اخطاء الماضي؟ ام سنعمل من اجل التوصل الى نتيجة تحترم ملايين الاميركيين القلقين على مستقبل وسائل الاعلام في جماعاتهم وعلى ما يشاهده اولادهم على التلفزيون ويسمعونه ويقرأونه؟».

ودعا مع العضو الديموقراطي الاخر جوناثان ادلستاين الى استشارة المواطنين بصورة مفتوحة وشفافة وموضوعية حول القواعد الجديدة الواجب اعتمادها.

وحذر ادلستاين من ان «هذه اللجنة فشلت عام 2003 واذا لم نبدل طريقة عملنا، فسنفشل مجددا»، مذكرا بان «قرار اللجنة الفدرالية لوسائل الاعلام عام 2003 لقي رفضا من الكونغرس والمحاكم والشعب».